

السياسة 4 (2024)

تعليق التصنيفات وسحبها

1- الغرض والنطاق

- 1-1 وصف سياسة وكالة سمة للتصنيف الائتماني (تصنيف) بشأن تعليق التصنيفات وسحبها.
 - 2-1 الهدف الأساسي هو تسهيل فهم أوضح للاختلافات بين تعليق التصنيف وسحبه، مع توضيح النتائج المترتبة على إجراءات التصنيف.
 - 3-1 يوضح أيضاً الظروف التي بموجبها يمكن لتصنيف تعليق أو سحب التصنيف.
 - 4-1 تم إعداد هذه السياسة بناءً على أفضل الممارسات التي تسمح لوكالات التصنيف الائتماني المعتمدة بتعليق أو سحب تصنيفها في ظروف معينة.
- 2- سياسة تعليق التصنيف وسحبه
- 1-2 سيناريوهات التعليق أو السحب

1-1-2 عندما يستحيل على تصنيف الحفاظ على مراقبة تصنيف التزام دين أو جهة إصدار معينة، فإنها ستقوم، حسب تقديرها، بتعليق أو سحب التصنيف. تتضمن بعض السيناريوهات التي تجعل ذلك مستحيلاً، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

1-1-1-2 معلومات غير صحيحة، غير كافية أو غير ملائمة بسبب تقاعس الجهة المصنفة/الجهة المصدرة و/أو الأطراف المعنية في المعاملة لطلبات المعلومات في الوقت المناسب، أو لرفض الجهة المصدرة التواصل مع تصنيف بخصوص المسائل الهامة.

2-1-1-2 الإعسار، الإفلاس، إعادة هيكلة الديون أو إعادة تنظيم الجهة أو الجهة المصدرة المصنفة.

3-1-1-2 تاريخ استحقاق إصدار الدين.

4-1-1-2 قد تقوم تصنيف بتعليق أو سحب التصنيف الائتماني لجهة أو التزام مصنف، لأسباب تتعلق بالعمل، بخلاف الأسباب المذكورة سابقاً، وذلك لأسباب متعلقة بأعمالها وليس بأعمال الجهة المصنفة. لا يعكس الانسحاب أي مخاوف بشأن الملاءمة الائتمانية للجهة المصنفة أو جودة إدارتها. يُعد قرار تصنيف بسحب التصنيف في هذه الظروف محاولة لتحقيق التوازن بين الفائدة للمشاركين في السوق والموارد المطلوبة للحفاظ على التصنيف الائتماني ومراقبته، بالإضافة إلى جوانب الأعمال الأخرى.

5-1-1-2 تضارب المصالح.

6-1-1-2 بناءً على طلب الجهة المصدرة.

7-1-1-2 عندما تعجز تصنيف عن تقديم رأي تصنيف موثوق بسبب عدم كفاية المعلومات العامة التي تعتمد عليها في تحليلاتها.

2-1-2 لا يمكن استخدام أي إجراءات تعليق أو سحب لتجنب خفض التصنيف الممنوح. ستذكر تصنيف التقييمات المحدثة في إعلان الانسحاب

3-1-2 تضمن تصنيف بذل قصارى جهدها لتقديم رؤية محدثة للأحداث الجارية، على الرغم من التحديات الناجمة عن نقص المعلومات.

4-1-2 تقوم تصنيف، حيثما كان ذلك ممكناً، بتحديد الاتجاه المحتمل وحجم أي تعديل قد يطرأ على التصنيف لو استمرت في عملية مراقبة التصنيف.

3 التعليق

- 1-3 يشير تعليق التصنيف إلى توقف تصنيف الجهة المصدرة أو الإصدار المتأثر، مما يعني أن تصنيف لم تعد قادرة على تقديم تصنيف أو ابداء رأي حول قدرة الجهة المصدر المتأثرة على السداد.
- 2-3 قبل اللجوء إلى تعليق التصنيف، ستستنفد تصنيف كل الطرق المتاحة للحصول على معلومات ذات صلة وموثوقة.
- 3-3 يعكس الإعلان عن تعليق التصنيف، بما في ذلك تاريخ إجراء التصنيف، أحدث رأي ائتماني لتصنيف بشأن الجهة المصدرة أو الإصدار المتأثر. ومع ذلك، تسعى تصنيف إلى الإشارة إلى الاتجاه المحتمل لتحرك التصنيف بناءً على المعلومات المتاحة لديها في ذلك الوقت.
- 4-3 تعليق التصنيف يعني تصنيف تتوقع أن تستمر في مراقبة التصنيف للإصدار أو الجهة المصدرة المعنية في المستقبل القريب.
- 5-3 قد تستأنف عملية مراقبة التصنيف بعد تعليقه، وذلك بناءً على التطورات اللاحقة للتعليق، ويتم تحديد الخطوة التالية على أساس كل حالة على حدة.
- 6-3 يمكن رفع تعليق التصنيف، ويمكن الحفاظ على التصنيف أو تحسينه أو تخفيضه إذا استطاعت تصنيف الحصول على معلومات كافية وتوضيحات كافية لتقييمها.

4 السحب

- 1-4 يحدث السحب عندما تراجع تصنيف عن رأيها بشأن التصنيف بحيث يصبح الرأي غير صالح.
- 2-4 يتم سحب التصنيفات في الحالات التي يتم فيها إلغاء اتفاقية التصنيف أو توقف الجهة المصنفة عن مزاولة أعمالها.
- 3-4 بالنسبة للتصنيفات العامة، عندما يتم سحب أداة مالية معينة، بسبب وصول الالتزام المالي إلى تاريخ استحقاقه، ستذكر تصنيف عبارة "سحب بسبب الاستحقاق".
- 4-4 قد تسحب تصنيف أيضاً تصنيفاتها لأسباب تتعلق بنقص المعلومات أو إفلاس الجهة المصدرة أو إعادة تنظيمها.
- 5-4 إن قرار سحب أي تصنيف يستلزم دراسة متعمقة من محلل التصنيف الرئيسي ورئيس قسم التصنيف، مع إيلاء أهمية قصوى لاهتمام السوق بالتصنيف وقدرة تصنيف على استدامة عملية المراقبة.
- 6-4 سيتم الإعلان عن أي تصنيف عام أو إجراء تصنيف من خلال بيان صحفي.

صادر عن وكالة سمة للتصنيف الائتماني، تصنيف. يُمنع منعاً باتاً نسخ أو نقل
أي جزء منه بأي طريقة كانت، ما لم يتم الحصول على
إذن من وكالة سمة للتصنيف الائتماني، تصنيف.
حقوق النشر © 2025

يُمثل التصنيف الائتماني المصدر رأي وكالة سمة للتصنيف الائتماني الحالي حول المخاطر الائتمانية المستقبلية النسبية للدولة أو
الجهات. لا يُعد هذا توصية لشراء أو بيع أو الاحتفاظ بأي ورقة مالية، فهو لا يقدم أي رأي حول سعر السوق للورقة المالية أو ملاءمتها
لمستثمر معين، ولا يتضمن أي تدقيق من قبل وكالة سمة للتصنيف الائتماني. لا يعكس التصنيف الائتماني أيضاً قانونية وإمكانية
تنفيذ الالتزامات المالية.

تتلقى وكالة سمة للتصنيف الائتماني تعويضات مقابل خدماتها في مجال التصنيف، ولكن تلقي هذه التعويضات لا يؤثر بأي شكل من
الأشكال على آراء وكالة سمة للتصنيف الائتماني أو عملياتها التحليلية الأخرى. في جميع الحالات، تلتزم وكالة سمة للتصنيف الائتماني
بالحفاظ على موضوعية ونزاهة واستقلالية تصنيفاتها.